SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

## الدليل الاسترشادي لإعداد

# تقارير المراجع المستقل

المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص
المعتمدة في المملكة العربية السعودية

٢٠٢٤م

# الدليل الاسترشادي لإعداد

# تقارير المراجع المستقل

## المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية

٢٠٢٤م

SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

ⓒ **الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ، ١٤٤٥هـ**

والمحاسبين ، الهيئة السعودية للمراجعين
الدليل الاسترشادي لإعداد تقـــارير المـــــــراجع
المستقـــــــل المُعـــدَّة وفقـــاً للمعـــــايير الدولـــــية
للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية ٢٠٢٤م.
/ الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين - ط٢. .- الرياض ، ١٤٤٥هـ
٩٨ ص ؛ ٢٧*٢١ سم

**رقم الإيداع: ١٤٤٥/٢٠٠٧١**
**ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٩٢١٦٨-١-٠**

## مقدمة

أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا الدليل الذي يحتوي على أمثلة توضيحية لمختلف أنواع تقارير المراجع المستقل المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والفحص المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

وتفرض المعايير الدولية للمراجعة متطلبات لإعداد تقرير المراجعة أكثر بكثير من تلك التي كانت مطلوبة بموجب معايير المراجعة المتعارف عليها التي كانت مستخدمة في السابق في المملكة العربية السعودية، ولاسيّما فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية للشركات المدرجة. ويتمثل التغيير الأبرز في استحداث قسم بعنوان "الأمور الرئيسة للمراجعة" في تقرير المراجع عن القوائم المالية للشركات المساهمة – المدرجة. ويذكر المراجع في هذا القسم مجالات المراجعة التي انطوت على أكبر المخاطر، وبالتالي تطلبت أهم الأحكام المهنية، ويشرح كذلك نهج المراجعة في التعامل مع تلك المجالات. كما أعادت المعايير الجديدة ترتيب الأقسام في تقرير المراجع لتضع في صدر التقرير المعلومات التي لها الأهمية الأكبر لدى مستخدمي التقرير.

## إخلاء المسؤولية

لقد تم إعداد هذا الدليل لأغراض الاسترشاد ولتقديم توجيهات عامة فحسب، وهو لا يمثل مشورة مهنية ولا يحل محل المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، وما ورد فيه من أمثلة ليس سوى وسيلة استرشادية لمعرفة كيفية عرض التقرير في حالات افتراضية، ولا يمثل حصراً للحالات الواقعية سواء فيما يتعلق بأمثلة الأمور الرئيسة للمراجعة أو مخالفات نظام الشركات أو حالات تعديل رأي المراجع. ولا يؤدي اتباع هذا الدليل إلى إبراء ذمة المراجع من مسؤوليته عن ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة. ويلزم إعداد التقرير الفعلي للمراجع مع الأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بكل ارتباط مراجعة وفهم المراجع لعميل المراجعة والمتطلبات التفصيلية للمعايير الدولية للمراجعة. ولا ينبغي للمراجع أن يتصرف بناءً على المعلومات التي يحتوي عليها هذا الدليل، دون الحصول على مشورة مهنية خاصة. وتبعاً لذلك، فإن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وإلى أقصى حد تسمح به الأنظمة المعمول بها، لا تتحمل أي التزام وتبرئ ذمتها من أية مسؤولية تنتج عن التبعات التي تلحق بالمراجع أو بأي شخص آخر يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، اعتماداً على المعلومات الواردة في هذا المستند، أو تنتج عن أي قرار يتم اتخاذه بناءً على هذا المستند أو عن أي أضرار تبعية أو خاصة أو أي أضرار مشابهة، حتى وإن تم إخطار الهيئة باحتمال وقوع مثل هذه الأضرار.

## الضوابط / الافتراضات المستخدمة في إعداد التقارير

| | |
|---|---|
| المثال التوضيحي (١) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٣) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٤) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٥) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ<br>• التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٦) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ<br>• توجد تحفظات عديدة، من بينها وجود قيد على النطاق<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |

| | |
|---|---|
| المثال التوضيحي (٧) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ<br>• التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٨) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ<br>• توجد تحفظات عديدة، من بينها وجود قيد على النطاق<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٩) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض<br>• توجد تحفظات عديدة بسبب تحريفات لها تأثير منتشر في القوائم المالية<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٠) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض بسبب الاستمرارية<br>• افتراض الاستمرارية غير مناسب بسبب الخسائر المستمرة وحقوق الملكية التي بالسالب وعدم القدرة على دفع الديون، كما إن المساهمين لم يتخذوا أي قرار لدعم واستمرار عمليات الشركة ولم يُفصح عن تلك الحقيقة في القوائم المالية<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام |
| المثال التوضيحي (١١) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض<br>• يوجد تحفظ واحد بسبب تحريف له تأثير منتشر في القوائم المالية<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٢) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض<br>• توجد تحفظات عديدة بسبب تحريفات لها تأثير منتشر في القوائم المالية<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• لم يتم تحديد أي أمور رئيسة أخرى بخلاف تلك الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض".<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |

| | |
|---|---|
| المثال التوضيحي (١٣) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض<br>• يوجد تحفظ واحد بسبب تحريف له تأثير منتشر في القوائم المالية<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• تم إدراج أمثلة للأمور الرئيسة للمراجعة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٤) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية<br>• توجد قيود عديدة على النطاق أدت إلى الامتناع عن إبداء الرأي<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٥) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية<br>• يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٦) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية<br>• يوجد قيد مفروض على النطاق يؤثر على العديد من أرصدة الحسابات وأدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٧) | • تقرير المراجع عن مجموعة كاملة من القوائم المالية الموحدة<br>• المراجعة هي لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية<br>• يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي<br>• تستخدم المنشأة إطار عرض عادل ذي غرض عام<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (١٨) | • تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة غير معدل<br>• القوائم المالية مُعدَّة لاستخدام الإدارة لغرض تقديمها إلى السلطات الضريبية فقط |

| | |
|---|---|
| المثال التوضيحي (١٩) | • تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة متحفظ<br>• التحفظ ناشئ عن قيد مفروض على النطاق<br>• القوائم المالية مُعدَّة لاستخدام الإدارة لغرض تقديمها إلى السلطات الضريبية فقط |
| المثال التوضيحي (٢٠) | • تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص<br>• المراجعة هي لمنشأة غير مدرجة<br>• تم التوصل إلى رأي مراجعة معارض<br>• يوجد تحفظ واحد يمس العديد من أرصدة الحسابات<br>• القوائم المالية مُعدَّة لغرض الاستخدام الداخلي فقط من قبل الإدارة |
| المثال التوضيحي (٢١) | • تقرير مراجع عن مراجعة قوائم مالية ذات غرض خاص<br>• تم الامتناع عن إبداء رأي في مراجعة القوائم المالية<br>• يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الرأي<br>• القوائم المالية مُعدَّة لمساعدة الشركة في الالتزام بأحكام التقرير المالي الواردة في أحد عقودها. |
| المثال التوضيحي (٢٢) | • تقرير فحص عن معلومات مالية أولية موحدة موجزة<br>• الفحص هو لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى استنتاج فحص غير معدل<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٣) | • تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام<br>• الفحص هو لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى استنتاج فحص غير معدل<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٤) | • تقرير فحص عن معلومات مالية أولية موحدة موجزة<br>• الفحص هو لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى استنتاج متحفظ<br>• التحفظ ناشئ عن قيد مفروض على النطاق يمس رصيد حساب واحد<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٥) | • تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام<br>• الفحص هو لشركة مساهمة مدرجة<br>• تم التوصل إلى استنتاج متحفظ<br>• التحفظ ناشئ عن تحريف جوهري بسبب الخروج عن متطلبات المعايير ذات الصلة<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٦) | • تقرير فحص عن معلومات مالية أولية موحدة موجزة<br>• تم التوصل إلى استنتاج معارض<br>• التحفظ ناشئ عن أرصدة حسابات متعددة تأثيرها منتشر في المعلومات المالية<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |

| | |
|---|---|
| المثال التوضيحي (٢٧) | • تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام<br>• تم التوصل إلى استنتاج معارض<br>• التحفظ ناشئ عن أرصدة حسابات متعددة تأثيرها منتشر في المعلومات المالية<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٨) | • تقرير فحص عن معلومات مالية أولية موحدة موجزة<br>• تم الامتناع عن إبداء استنتاج<br>• يوجد قيد واحد مهم على النطاق أدى إلى الامتناع عن إبداء الاستنتاج<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |
| المثال التوضيحي (٢٩) | • تقرير فحص عن مجموعة كاملة من المعلومات المالية الأولية المنفردة ذات الغرض العام<br>• تم الامتناع عن إبداء استنتاج<br>• يوجد قيد مفروض على النطاق يؤثر على معظم أرصدة الحسابات وأدى إلى الامتناع عن إبداء الاستنتاج<br>• من المناسب استخدام افتراض الاستمرارية |

## المثال التوضيحي ١: رأي غير معدل في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٢]

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٤]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة

---

[١] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٢] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٣] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٤] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٥] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[٦]

تتطلب ~~الفقرة ١٣٥~~ المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[٦] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ٢: رأي غير معدل في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) (الشركة) والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[٧] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٨]

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٩] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة[١٠]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١١]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في

---

[٧] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٨] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٩] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١٠] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية الموحدة إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[١١] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[١٢]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[١٢] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

**المثال التوضيحي ٣: رأي غير معدل في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة**

## تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١٣] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[١٤]

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

**الأمور الرئيسة للمراجعة**[١٦]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

| الأمور الرئيسة للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة |
|---|---|
| ***إثبات الإيرادات*** | |
| يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز.<br>وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية. | لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية: |

[١٣] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[١٤] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٥] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١٦] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات الواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

| | |
|---|---|
| يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد. | - لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة.<br>- قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع.<br>- ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة.<br>- قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات.<br>- أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها:<br>○ مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية.<br>○ مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية.<br>○ التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية.<br>○ الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية.<br>○ حجم المشاريع.<br>○ المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة. |
| ***تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة*** | |
| أعدت الشركة قوائمها المالية لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي للشركة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول الشركة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية من حيث الإدارة والإفصاح.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br>- توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها.<br>- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br>- قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الشركة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال الشركة وعملياتها.<br>- قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة.<br>- قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. |

| | |
|---|---|
| ***تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين*** | |
| يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في الشركة.<br><br>- توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للشركة.<br><br>- قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها.<br><br>- تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين.<br><br>- قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم.<br><br>- قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة. |
| ***تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات*** | |
| المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار.<br><br>- تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم.<br><br>- قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية.<br><br>- بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالشركة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير. |

| ***تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)*** | |
|---|---|
| أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية" الذي حل محل المعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كما يلي:<br><br>المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛<br><br>المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛<br><br>المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.<br><br>وطبقت الشركة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.<br><br>وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية وتم إدراج المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×.<br><br>وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.<br><br>وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:<br><br>• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة.<br><br>• تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان.<br><br>• الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك)<br><br>• الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. | فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال الشركة والاختبار الذي طبقه استشاري الشركة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛<br><br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br><br>فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالشركة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري الشركة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تميزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري الشركة وموضوعيته واستقلاله؛<br><br>- التحقق من مناسبة تحديد الشركة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛<br><br>- التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها الشركة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.<br><br>- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها الشركة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛<br><br>- إجراء مناقشات مع إدارة الشركة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛<br><br>- إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج الشركة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ |

| | |
|---|---|
| | - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار. |

**المعلومات الأخرى**[١٧]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١×، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٨] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٩]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة

[١٧] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

[١٨] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١٩] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٢٠]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[٢٠] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ٤: رأي غير معدل في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة،[٢١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٢٢]

وفي رأينا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

**الأمور الرئيسة للمراجعة**[٢٤]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

| الأمور الرئيسة للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة |
|---|---|
| ***تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة*** | |
| يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات | لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية:<br>- لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة |

[٢١] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٢٢] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٢٣] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٢٤] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة المجموعات الواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

| | |
|---|---|
| النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها.<br><br>ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة. | من ٢٠١× إلى ٢٠١×. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة.<br><br>- لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين.<br><br>- قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المقدرة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية.<br><br>- لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المقدرة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية.<br><br>- لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد.<br><br>- لقد أجرينا تحليل الحساسية للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة. |
| ***إثبات الإيرادات*** | |
| يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز.<br><br>وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد. | لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويستند رأينا في هذا الشأن على إجراءات الآتية:<br><br>- لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة.<br><br>- قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع.<br><br>- ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة.<br><br>- قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من إيرادات المشاريع.<br><br>- أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها:<br><br>o مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية.<br><br>o مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية.<br><br>o التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية.<br><br>o الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية.<br><br>o حجم المشاريع.<br><br>o المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة. |

| | |
|---|---|
| ***تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة*** | |
| أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها.<br>- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br>- قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها.<br>- قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة.<br>- قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. |
| ***تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين*** | |
| يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة.<br>- توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة.<br>- قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها.<br>- تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين.<br>- قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم المجموعة في آلية التقويم.<br>- قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة. |

| | |
|---|---|
| ***تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات*** | |
| المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص الاستعادة وإعادة التسليم، تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال الاستعادة المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالاستعادة وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار.<br><br>- تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالاستعادة وإعادة التسليم.<br><br>- قيّمنا افتراضات الإدارة لتوقع استخدام كل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية.<br><br>- بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير. |
| ***تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)*** | |
| أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية" الذي حل محل المعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كما يلي:<br><br>المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛<br><br>المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛<br><br>المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.<br><br>وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.<br><br>وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×.<br><br>وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة. | فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم والتحقق من تقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"؛<br><br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br><br>فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل |

| | |
|---|---|
| وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:<br>• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.<br>• تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان.<br>• الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك)<br>• الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. | مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛<br>- التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛<br>- التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.<br>- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛<br>- إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛<br>- إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛<br>- الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار. |

**المعلومات الأخرى**[٢٥]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ٢٠١×، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

[٢٥] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية الموحدة إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام المجموعة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية الموحدة.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٢٦] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٢٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

---

[٢٦] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٢٧] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[٢٨]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[٢٨] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ٥: رأي متحفظ في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي المتحفظ**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[٢٩] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٣٠]

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر[٣١] الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المتحفظ**

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٣٣]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٣٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

---

[٢٩] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٣٠] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٣١] إذا كان التحفظ يتعلق بقيد مفروض على نطاق المراجعة، فعندئذٍ تُستخدم العبارة "باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر".

[٣٢] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٣٣] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٣٤] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٣٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٣٦]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

---

[٣٥] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[٣٦] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ٦: رأي متحفظ في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي المتحفظ**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[٣٧] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٣٨]

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور[٣٩] الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤٠] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المتحفظ**

١. تم تسجيل استثمار المجموعة في الشركة (ب)، وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وتم تضمين حصة الشركة (أ) من صافي دخل الشركة (ب) والبالغة قيمتها ××× في دخل الشركة (أ) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم يكن بمقدورنا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس العام لأننا مُنعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة والمراجعين في الشركة (ب). وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

٢. مخزون المجموعة مُسجل في قائمة المركز المالي الموحدة بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات المجموعة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

---

[٣٧] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٣٨] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٣٩] تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "باستثناء تأثيرات الأمر".

[٤٠] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**[٤١]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٤٣]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

---

[٤١] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية الموحدة إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٤٢] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"* أو *"المعايير الدولية للتقرير المالي"*.

[٤٣] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٤٤]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[٤٤] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ٧: رأي متحفظ في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي المتحفظ**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[٤٥] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٤٦]

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر[٤٧] الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٤٨] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المتحفظ**

مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

**المعلومات الأخرى[٤٩]**

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد أعلاه، فإن الإدارة لم تُظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما أدى إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر.

---

[٤٥] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٤٦] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٤٧] إذا كان التحفظ يتعلق بقيد مفروض على نطاق المراجعة، فعندئذٍ تُستخدم العبارة "باستثناء التأثيرات المحتملة للأمر".

[٤٨] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٤٩] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

**الأمور الرئيسة للمراجعة[٥٠]**

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ"، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

| الأمور الرئيسة للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة |
|---|---|
| ***إثبات الإيرادات*** | |
| يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز.<br><br>وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد. | لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية:<br><br>- لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة.<br>- قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع.<br>- ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة.<br>- قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات.<br>- أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها:<br>o مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية.<br>o مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية.<br>o التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية.<br>o الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية.<br>o حجم المشاريع.<br>o المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة. |
| ***تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة*** | |
| أعدت الشركة قوائمها المالية لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١×، وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١× هي أول قوائم مالية | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى |

[٥٠] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات الواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

| | |
|---|---|
| سنوية موحدة تعدها الشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي للشركة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول الشركة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية من حيث الإدارة والإفصاح.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. | المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها.<br><br>- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>- قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الشركة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال الشركة وعملياتها.<br><br>- قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة.<br><br>- قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. |
| ***تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين*** | |
| يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في الشركة.<br><br>- توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للشركة.<br><br>- قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها.<br><br>- تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين.<br><br>- قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم.<br><br>- قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة. |
| ***تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات*** | |
| المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار. |

| | |
|---|---|
| يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات. | - تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم.<br>- قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية.<br>- بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالشركة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير. |
| ***تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)*** | |
| أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية" الذي حل محل المعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كما يلي:<br>المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛<br>المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛<br>المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.<br>وطبقت الشركة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.<br>وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية وتم إدراج المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×.<br>وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.<br>وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:<br>• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة.<br>• تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان. | فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br>- التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال الشركة والاختبار الذي طبقه استشاري الشركة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br>- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالشركة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري الشركة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري الشركة وموضوعيته واستقلاله؛<br>- التحقق من مناسبة تحديد الشركة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ |

| | |
|---|---|
| • الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك)<br>• الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. | - التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها الشركة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.<br>- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها الشركة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛<br>- إجراء مناقشات مع إدارة الشركة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛<br>- إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج الشركة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛<br>- الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة الشركة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار. |

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥١] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٥٢]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

---

[٥١] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٥٢] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٥٣]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

[٥٣] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

## المثال التوضيحي ٨: رأي متحفظ في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي المتحفظ**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[٥٤] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٥٥]

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمور[٥٦] الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٥٧] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المتحفظ**

١. تم تسجيل استثمار المجموعة في الشركة (ب)، وهي منشأة أجنبية زميلة تم الاستحواذ عليها خلال العام، وتتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية، بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وتم تضمين حصة الشركة (أ) من صافي دخل الشركة (ب) والبالغة قيمتها ××× في دخل الشركة (أ) للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ولم يكن بمقدورنا الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس العام لأننا مُنعنا من الوصول إلى المعلومات المالية والإدارة والمراجعين في الشركة (ب). وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

٢. مخزون المجموعة مُسجل في قائمة المركز المالي الموحدة بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات المجموعة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

---

[٥٤] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٥٥] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٥٦] تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "باستثناء تأثيرات الأمر".

[٥٧] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

**المعلومات الأخرى[٥٨]**

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في الفقرة الأولى من قسم "أساس الرأي المتحفظ" أعلاه، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن المبلغ الدفتري لاستثمار الشركة (أ) في الشركة (ب) كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وحصة الشركة (أ) في صافي دخل الشركة (ب) لنفس السنة. وبالتالي، فإننا لم نتمكن من استنتاج ما إذا كانت المعلومات الأخرى مُحرَّفة بشكلٍ جوهري فيما يتعلق بهذا الأمر أم لا. وعلاوة على ذلك، فقد توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى على النحو الآتي:

١. كما هو موضح في الفقرة الثانية من قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد أعلاه، فإن الإدارة لم تُظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما أدى إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر.

٢. الأساس المنطقي المذكور في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١ فيما يتعلق بانخفاض الأرباح لا تؤيده المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة.

٣. معدل النمو المتوقع الذي استخدمته المجموعة في تقريرها السنوي لعام ×٢٠١ فيما يتعلق بالإيرادات المتنبأ بها المعروضة للسنوات الثلاثة القادمة، يبدو أنها مبالغ فيه بشدة مقارنة بمعدلات النمو المتوقعة في السوق ومع الأخذ في الحسبان الموارد المتاحة حالياً للشركة بناءً على المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة.

**الأمور الرئيسة للمراجعة[٥٩]**

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المتحفظ"، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

| الأمور الرئيسة للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة |
|---|---|
| ***تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة*** | |
| يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها.<br><br>ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة. | لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية:<br><br>- لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة من ×٢٠١ إلى ×٢٠١. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة. |

[٥٨] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

[٥٩] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات الواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

| | |
|---|---|
| يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة. | - لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين.<br>- قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المتنبأ بها الواردة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية.<br>- لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المتوقعة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية.<br>- لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد.<br>- لقد أجرينا تحليل حساسية شامل للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة. |
| ***إثبات الإيرادات*** | |
| يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز.<br>وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة.<br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد. | لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية:<br>- لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة.<br>- قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع.<br>- ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة.<br>- قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات.<br>- أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها:<br>o مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية.<br>o مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية.<br>o التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية.<br>o الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية.<br>o حجم المشاريع.<br>o المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة. |

| | |
|---|---|
| ***تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة*** | |
| أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها.<br>- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br>- قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها.<br>- قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة.<br>- قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. |
| ***تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين*** | |
| يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة.<br>- توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة.<br>- قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها.<br>- تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين.<br>- قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم المجموعة في آلية التقويم.<br>- قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة. |

| | |
|---|---|
| ***تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات*** | |
| المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار.<br><br>- تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم.<br><br>- قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية.<br><br>- بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير. |
| ***تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)*** | |
| أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية" الذي حل محل المعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كما يلي:<br><br>المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛<br><br>المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛<br><br>المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.<br><br>وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.<br><br>وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×. | فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛<br><br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br><br>فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛<br><br>- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه |

| | |
|---|---|
| وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.<br><br>وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:<br><br>• تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.<br><br>• تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان.<br><br>• الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك)<br><br>• الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. | النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛<br><br>- التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛<br><br>- التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.<br><br>- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛<br><br>- إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛<br><br>- إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛<br><br>- الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛<br><br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br><br>فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br><br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛<br><br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br><br>وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار. |

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦٠] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

[٦٠] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦١]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

---

[٦١] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٦٢]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[٦٢] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المتحفظ"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ٩: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[٦٣] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٦٤]

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المعارض**

١. تحتوي المبالغ المستحقة التحصيل الموضحة في قائمة المركز المالي على مبلغ ×× مستحق من الشركة (ب)، وهي شركة توقفت عن العمل ويمثل المبلغ المستحق عليها __% من إجمالي رصيد المبالغ المستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولا تملك الشركة أي ضمان لهذا الدين. ونظراً لأنه لم يتم الحصول على أي ضمان ولم يتم استلام أي نقد خلال السنة المالية وحتى تاريخ تقرير المراجع، فينبغي على الشركة في رأينا أن تضع مخصصاً بكامل الرصيد المستحق على العميل حتى ٣١ ديسمبر ×٢٠١. وإذا كانت الشركة قد سجلت على نحو صحيح مخصص المبالغ المستحقة التحصيل المشكوك في تحصيلها، فإن رصيد المبالغ المستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ××، والأرباح المبقاة وصافي الربح خلال السنة كان سينخفض بنفس المبلغ.

٢. وفقاً للإفصاح الوارد في الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، فإنه لم يظهر أي استهلاك للعقارات والآلات والمعدات في القوائم المالية، وهو ما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وينبغي أن يكون عبء الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ×× بناءً على طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدلات سنوية تبلغ ٥% للمباني و٢٠% للمعدات. وتبعاً لذلك، فإن بند العقارات والآلات والمعدات كان سينخفض باستهلاك متراكم يبلغ ×× وأرباح السنة والأرباح المبقاة كانت ستنخفض بمبلغ ×× و×× على الترتيب.

٣. مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكنها أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ××× على الترتيب.

٤. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال). وعلاوة على ذلك، لم يتم تزويدنا باتفاقية القرض أو بمصادقة على مبلغ هذا القرض ولم نتمكن من التوصل عن طريق أية وسائل بديلة إلى اقتناع بشأن هذا الرصيد. وعليه، فإننا لا نستطيع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن هذا الرصيد المستحق من عضو مجلس الإدارة.

---

[٦٣] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٦٤] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٦٥] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**[٦٦]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٦٧] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٦٨]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.

- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

---

[٦٦] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو "*المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها*". وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٦٧] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال "*المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة*".

[٦٨] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[٦٩]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فإنه بالإضافة إلى المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، والتي أدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في الفقرة ٤ من قسم "أساس الرأي المعارض"، فقد تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الأخرى الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[٦٩] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المعارض"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ١٠: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة بسبب الاستمرارية

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[٧٠] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٧١]

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٧٢] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المعارض**

تكبدت الشركة صافي خسارة قدرها ×× خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨ وتجاوزت خسائرها المتراكمة رأس مالها بمبلغ ×× في ذلك التاريخ وتجاوزت الالتزامات المتداولة للشركة مجموع أصولها بمبلغ ××. وإضافة لذلك، فقد انتهت ترتيبات تمويل الشركة وكان المبلغ غير المسدد مستحق الأداء في ٣١ ديسمبر ٢٠×٨. ولم تكن الشركة قادرةً على إعادة التفاوض أو الحصول على تمويل بديل ولم يجتمع المساهمون لتقرير ما إذا كانت عمليات الشركة ستستمر من خلال دعمهم أو أنهم سيقومون بحل الشركة، وفقاً لما تتطلبه المادة ١٨٢ من نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية. ويشير هذا الوضع إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولم تفصح القوائم المالية بشكلٍ كافٍ عن هذه الحقيقة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[٧٣]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٧٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

---

[٧٠] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٧١] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٧٢] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٧٣] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٧٤] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٧٥]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٧٦]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، فإنه بالإضافة إلى المخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، والتي أدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في قسم "أساس الرأي المعارض"، فقد تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الأخرى الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

---

[٧٥] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[٧٦] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المعارض"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ١١: رأي معارض في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[٧٧] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٧٨]

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٧٩] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المعارض**

كما هو مبين في الإيضاح ×، فإن المجموعة لم توحد الشركة التابعة (ب) التي استحوذت عليها المجموعة خلال عام ×٢٠١، لأنها لم تكن قادرة على تحديد القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المهمة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ. ولذلك تمت المحاسبة عن هذا الاستثمار على أساس التكلفة. ووفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كان ينبغي على الشركة توحيد هذه المنشأة التابعة والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. ولو كانت الشركة (ب) قد تم توحيدها، لكان العديد من عناصر القوائم المالية الموحدة المرفقة قد تأثر بشكلٍ جوهري. ولم يتم تحديد تأثيرات عدم التوحيد على القوائم المالية الموحدة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**[٨٠]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٨١] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

---

[٧٧] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٧٨] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٧٩] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٨٠] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية الموحدة إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال التقرير السنوي للإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير المراجعة للمنشآت المدرجة".

[٨١] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٨٢]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٨٣]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

---

[٨٢] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[٨٣] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المعارض"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

## المثال التوضيحي ١٢: رأي معارض في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[٨٤] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٨٥]

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٨٦] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المعارض**

١. تحتوي المبالغ المستحقة التحصيل الموضحة في قائمة المركز المالي على مبلغ ×× مستحق من الشركة (ب)، وهي شركة توقفت عن العمل ويمثل المبلغ المستحق عليها __% من إجمالي رصيد المبالغ المستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولا تملك الشركة أي ضمان لهذا الدين. ونظراً لأنه لم يتم الحصول على أي ضمان ولم يتم استلام أي نقد خلال السنة المالية وحتى تاريخ تقرير المراجع، فينبغي على الشركة في رأينا أن تضع مخصصاً بكامل الرصيد المستحق على العميل حتى ٣١ ديسمبر ×٢٠١. وإذا كانت الشركة قد سجلت على نحو صحيح مخصص المبالغ المستحقة التحصيل المشكوك في تحصيلها، فإن رصيد المبالغ المستحقة التحصيل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ كان سينخفض بمبلغ ××، والأرباح المبقاة وصافي الربح خلال السنة كان سينخفض بنفس المبلغ.

٢. وفقاً للإفصاح الوارد في الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، فإنه لم يظهر أي استهلاك للعقارات والآلات والمعدات في القوائم المالية، وهو ما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وينبغي أن يكون عبء الاستهلاك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ×× بناءً على طريقة القسط الثابت للاستهلاك باستخدام معدلات سنوية تبلغ ٥% للمباني و٢٠% للمعدات. وتبعاً لذلك، فإن بند العقارات والآلات والمعدات كان سينخفض باستهلاك متراكم يبلغ ×× وأرباح السنة والأرباح المبقاة كانت ستنخفض بمبلغ ×× و×× على الترتيب.

٣. مخزون الشركة مُسجل في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي. وتشير سجلات الشركة إلى أنه لو أظهرت الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، لكان ينبغي تخفيض المخزون بمبلغ ××× ليصل إلى صافي قيمته القابلة للتحقق. وبالتالي، كانت ستزيد تكلفة المبيعات بمبلغ ×××، وتنخفض الزكاة، وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ×××، و×××، و ×××، و ×××، على الترتيب.

٤. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال). وعلاوة على ذلك، لم يتم تزويدنا باتفاقية القرض أو بمصادقة على مبلغ هذا القرض ولم نتمكن من التوصل عن طريق أية وسائل بديلة إلى اقتناع بشأن هذا الرصيد. وعليه، فإننا لا نستطيع الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن هذا الرصيد المستحق من عضو مجلس الإدارة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين

---

[٨٤] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[٨٥] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٨٦] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**المعلومات الأخرى**[٨٧]

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠١×، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن الإدارة لم تقم بإثبات الاستهلاك الخاص بالعقارات والآلات والمعدات وقدّرت أيضاً المبالغ المشكوك في تحصيلها بأقل مما يجب. ولم تُظهر الإدارة المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، ولكن أظهرته بالتكلفة فقط. وأدت هذه البنود أيضاً إلى وجود تحريف جوهري في المعلومات الأخرى.

**الأمور الرئيسة للمراجعة**[٨٨]

باستثناء الأمور الموضحة في قسم "أساس الرأي المعارض"، قررنا أنه لا توجد أي أمور رئيسة أخرى للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٨٩] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٩٠]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك

---

[٨٧] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

[٨٨] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. وللاطلاع على أمثلة توضيحية للأمور الرئيسة للمراجعة، يُرجى الرجوع إلى نموذج التقرير الخاص بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمنشآت المدرجة.

[٨٩] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٩٠] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.

- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[٩١]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وخلافاً للمخالفات التي كان لها تأثير جوهري على القوائم المالية، والتي أدت إلى تعديل رأينا كما هو موضح أعلاه في الفقرة ٤ من قسم "أساس الرأي المعارض"، فإنه لم يتبين لنا وقوع الشركة في مخالفات أخرى لأحكام نظام الشركات أو أحكام نظام الشركة الأساس.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]
[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]
[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[٩١] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المعارض"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن.

## المثال التوضيحي ١٣: رأي معارض في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[٩٢] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[٩٣]

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية الموحدة المرفقة لا تعرض بشكل عادل المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٩٤] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**أساس الرأي المعارض**

كما هو مبين في الإيضاح ×، فإن المجموعة لم توحد الشركة التابعة (ب) التي استحوذت عليها المجموعة خلال عام ×٢٠١، لأنها لم تكن قادرة على تحديد القيم العادلة لبعض الأصول والالتزامات المهمة للشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ. ولذلك تمت المحاسبة عن هذا الاستثمار على أساس التكلفة. ووفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، كان ينبغي على الشركة توحيد هذه المنشأة التابعة والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. ولو كانت الشركة (ب) قد تم توحيدها، لكان العديد من عناصر القوائم المالية الموحدة المرفقة قد تأثر بشكلٍ جوهري. ولم يتم تحديد تأثيرات عدم التوحيد على القوائم المالية الموحدة.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**المعلومات الأخرى[٩٥]**

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكلٍ جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرَّفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وكما هو موضح في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد أعلاه، فقد كان ينبغي على المجموعة أن تقوم بتوحيد الشركة (ب) والمحاسبة عن الاستحواذ على أساس مبالغ مبدئية. وقد توصلنا إلى أن المعلومات الأخرى مُحرَّفة بشكلٍ جوهري لنفس السبب فيما يتعلق بالمبالغ أو البنود الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لعام ×٢٠١ والتي تأثرت بعدم توحيد الشركة (ب).

---

[٩٢] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[٩٣] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[٩٤] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٩٥] يُضاف هذا القسم فقط في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية إلى أصحاب المصلحة، مثل "التقرير السنوي للإدارة"، أو في حال قيام الشركة بنشر معلومات أخرى إلى جانب القوائم المالية.

**الأمور الرئيسة للمراجعة**[٩٦]

الأمور الرئيسة للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور. وبالإضافة إلى الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض"، فقد حددنا الأمور الموضحة أدناه لتكون الأمور الرئيسة للمراجعة التي يلزم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

| الأمور الرئيسة للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة |
|---|---|
| ***تقييم الهبوط في القيمة: الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة*** | |
| يُعد تقييم الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة أحد الأمور الرئيسة للمراجعة بسبب حجم الرصيد (الشهرة: XXX ريال سعودي، الأصول غير الملموسة: XXX ريال سعودي) والاجتهادات المهمة التي مارستها الإدارة. ويتعلق الافتراض الرئيسي بالتدفقات النقدية المستقبلية للأعمال الأساسية إضافة إلى معدلات الخصم المطبقة لاستنتاج صافي القيم الحالية المرتبطة بها.<br><br>ويتم سنوياً اختبار احتمالية الهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار إنتاجية غير محددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بالهبوط في قيمة الشهرة والأصول غير الملموسة، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالشهرة والأصول غير الملموسة. | لقد حصلنا على جميع اختبارات الهبوط في القيمة التي قدمتها الإدارة وقمنا بالاختبارات الآتية:<br><br>- لقد تأكدنا من أن العمليات الحسابية الخاصة بالمبالغ القابلة للاسترداد تستند إلى أحدث خطط العمل. كما إن الإدارة تتبع آلية موثقة بشكل واضح لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية في الفترة من ٢٠١× إلى ٢٠١×. وخطة العمل الخمسية المستخدمة لتحديد المبالغ القابلة للاسترداد معتمدة من مجلس الإدارة.<br><br>- لقد قمنا بتقييم مدى معقولية خطة العمل عن طريق مقارنة معدلات النمو الضمنية بتنبؤات السوق والمحللين.<br><br>- قمنا أيضاً بمقارنة النتائج الفعلية للسنة الحالية بالأرقام المتنبأ بها الواردة في اختبارات الهبوط في القيمة التي تمت في السنوات الماضية.<br><br>- لقد قيّمنا مدى قيام الإدارة بإظهار نتيجة مقارنة الأرقام المتوقعة بالأرقام الفعلية في تقييمها الحالي ومدى قيامها بتعديل معدلات نمو الإيرادات الفعلية وهوامش التشغيل في نموذج السنة الحالية.<br><br>- لقد قارنا مدخلات النموذج، مثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعدل النمو على المدى الطويل وغيرها من الافتراضات، ببيانات السوق القابلة للرصد.<br><br>- لقد أجرينا تحليل حساسية شامل للافتراضات الرئيسية للتأكد من مدى التغيير في تلك الافتراضات الذي سيكون مطلوباً لاحتساب الهبوط في قيمة الشهرة. |
| ***إثبات الإيرادات*** | |
| يتم إثبات الإيراد الناتج من مجالات الأنشطة الرئيسية (مشاريع البناء ومشاريع المقاولات العامة والمشاريع العقارية) على أساس نسبة الإنجاز. | لقد ركزنا في مراجعتنا على إثبات الإيرادات، وفي هذا الإطار، ونظراً لمدى تعقيد المشروعات، ركزنا على استخدام طريقة نسبة الإنجاز. وقد تحققنا من معقولية هذا المنهج وتطبيقه المنتظم على عمليات تقويم المشاريع وإثبات |

[٩٦] تختلف الأمور الرئيسة للمراجعة من منشأة لأخرى ومن صناعة لأخرى ويتم اختيارها من بين الأمور التي تم إبلاغها إلى المكلفين بالحوكمة بسبب أهميتها البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتطلب تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة اتخاذ أحكام مهنية بالغة الأهمية من جانب المراجعين. والأمثلة المذكورة في الجدول هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع. ويتعين على المراجع تقييم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقاً للمتطلبات الخاصة بظروف مراجعة الشركات الواردة في معيار المراجعة (٧٠١) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

| | |
|---|---|
| وقد اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة لأن تطبيق معايير المحاسبة لإثبات الإيرادات على أساس نسبة الإنجاز ينطوي على مدى واسع من الاجتهاد من جانب الإدارة، ولهذا تأثير كبير على القوائم المالية الموحدة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة المتعلقة بإثبات الإيرادات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإيراد. | الإيرادات وقمنا بإجراء تقييم نقدي لهذه الآلية. ويعتمد رأينا في هذا الشأن على الإجراءات الآتية:<br><br>- لقد اطلعنا على التقارير الداخلية المقدمة للإدارة ومجلس الإدارة.<br>- قمنا بطرح أسئلة في اجتماعات مراجعة المشاريع.<br>- ناقشنا مشاريع مختارة مع الإدارة ولجنة المراجعة.<br>- قمنا باختبار أدوات الرقابة الرئيسية ذات الصلة. ويُعد اختبار أدوات الرقابة أساس تحققنا من المشاريع المدرة للإيرادات.<br>- أثناء المراجعة، تحققنا بشكل دقيق من العديد من المشاريع. وقمنا باختيار عينة من المشاريع على أساس المخاطر التي يتم التعرض لها وعن طريق تطبيق الضوابط التي قمنا بتحديدها، والتي من بينها:<br>o مبلغ هامش المساهمة خلال السنة المالية.<br>o مبلغ الإيراد المحقق خلال السنة المالية.<br>o التغير في هامش المساهمة مقارنة بالسنة الماضية.<br>o الاستحقاقات المتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية النسبية.<br>o حجم المشاريع.<br>o المشاريع التي تحظى باهتمام خاص من جانب الإدارة. |
| ***تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، لأول مرة*** | |
| أعدت المجموعة قوائمها المالية الموحدة لجميع الفترات بما فيها السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وكانت القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ هي أول قوائم مالية سنوية موحدة تعدها المجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وعند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة، كانت القائمة الافتتاحية للمركز المالي الموحد للمجموعة مُعدة في ١ يناير ×٢٠١، وهو تاريخ تحول المجموعة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br><br>وقد رأينا أن آلية التحول هذه تُعد أحد الأمور الرئيسة للمراجعة نظراً لتأثيرها المنتشر على القوائم المالية الموحدة من حيث الإدارة والإفصاح.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم × الذي يوضح أساس الإعداد بموجب تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة، والإيضاح رقم ×× للاطلاع على تعديلات التحول والتفاصيل الأخرى ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- توصلنا إلى فهم للاختلافات التي حددتها الإدارة والناجمة عن التحول من معايير المحاسبة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيمنا اكتمال هذه الاختلافات ومناسبتها.<br>- قيّمنا كفاءة وموضوعية واستقلال الخبير الذي استعانت به الإدارة والذي شارك في عملية التحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي.<br>- قمنا بتقويم القرارات الرئيسية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسياسات المحاسبية والتقديرات والاجتهادات ذات الصلة بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وقيّمنا مدى مناسبتها بناءً على فهمنا لأعمال المجموعة وعملياتها.<br>- قمنا باختبار التعديلات التي أُجريت كجزء من عملية التحول بناءً على الاختلافات المحددة.<br>- قمنا بتقويم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بالتحول إلى المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. |

| | |
|---|---|
| ***تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين*** | |
| يتطلب تقويم الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين مستويات عالية من الاجتهاد والخبرة الفنية لاختيار افتراضات التقويم المناسبة. ويمكن أن يكون للتغييرات في الافتراضات الرئيسية (معدل الخصم وزيادات الرواتب وافتراضات التقاعد والافتراضات السكانية) تأثير جوهري على تقويم الواجبات المتعلقة بخطة المنافع المحددة.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على الالتزامات المتعلقة بالمنافع المحددة للموظفين، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الالتزامات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- قمنا بإشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في تقويم الواجبات المتعلقة بخطة معاشات التقاعد المحددة في المجموعة.<br><br>- توصلنا إلى فهم للافتراضات الرئيسية المستخدمة والآلية المتبعة لوضعها. واشتمل هذا الإجراء على عقد اجتماع عبر الهاتف مع الخبراء الاكتواريين الخارجيين للمجموعة.<br><br>- قارنا الافتراضات المطبقة بتلك المستخدمة في السنة السابقة وتوصلنا إلى فهم لأساس أي تغييرات فيها.<br><br>- تحققنا بشكل مستقل من عينة من بيانات الموظفين المقدمة للخبراء الاكتواريين وقمنا بمطابقتها بالملفات الشخصية للموظفين.<br><br>- قمنا بتقويم مدى استقلال وأهلية الخبراء الاكتواريين الخارجين الذين أشركتهم الإدارة في آلية التقويم.<br><br>- قيّمنا مدى كفاية الإفصاحات ذات الصلة. |
| ***تقويم الواجبات المتعلقة بصيانة الطائرات*** | |
| المحاسبة عن واجبات الصيانة بموجب اتفاقيات الإيجار، بما في ذلك مخصص التجديد وإعادة التسليم تخضع لافتراضات الإدارة. وتشتمل هذه الافتراضات على عدد ساعات الطيران أو الدورات التي سيكون كل محرك قد حققها في تاريخ الإعادة وتكلفة إجراء أعمال التجديد المطلوبة في ذلك التاريخ المستقبلي.<br><br>يرجى الرجوع إلى المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية الواردة في الإيضاح رقم X للاطلاع على السياسة الخاصة بواجبات صيانة الطائرات، والإيضاح رقم XX للاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الواجبات. | لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الآتية لمعالجة هذا الأمر:<br><br>- حصلنا على اتفاقيات تأجير المحركات وهياكل الطائرات وغيرها من الأصول وتقصينا عن صحتها للتحقق من مدى اكتمال الالتزامات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم في نهاية مدة الإيجار.<br><br>- تأكدنا من أن اتفاقيات الإيجار أو الصيانة لم يتم خلال السنة إجراء تغييرات فيها قد تؤثر على المخصصات المتعلقة بالتجديد وإعادة التسليم.<br><br>- قيّمنا افتراضات الإدارة فيما يتعلق بالاستخدام المتنبأ به لكل أصل في تاريخ الإعادة من خلال تحليل بيانات الطيران التاريخية وحالات المحركات الحالية. وأيّدنا صحة التقديرات المتعلقة بتكاليف أعمال الصيانة بقوائم أسعار وعروض أسعار صادرة من أطراف أخرى، أو بفواتير تاريخية.<br><br>- بالنسبة للصيانة بموجب العقود التي بالساعة، تأكدنا من إثبات المصروف بمعدلات الطيران التعاقدية المقدرة بالساعة وتحققنا من ساعات الطيران الفعلية في نظام التشغيل الخاص بالمجموعة للتأكد من اكتمال الاستحقاقات المحددة لأعمال الصيانة التي لم تصدر لها فواتير. |

***تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩)***

أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) "الأدوات المالية" الذي حل محل المعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) "الأدوات المالية" على ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية؛

المرحلة الثانية: منهجية الهبوط في القيمة؛

المرحلة الثالثة: المحاسبة عن التحوط.

وطبقت المجموعة المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) اعتباراً من ١ يناير ×٢٠١. ووفقاً لما يسمح به هذا المعيار، فقد تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي بدون إعادة عرض المقارنات وبدون تعديل تأثيرات التحول على الأرباح المبقاة الافتتاحية كما في ١ يناير ×٢٠١.

وتم عرض المطابقة بين المبالغ الدفترية للأدوات المالية الواردة في التقارير السابقة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٩) والمبالغ الدفترية الجديدة للأدوات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩) في الإيضاح رقم ×× المرفق بالقوائم المالية الموحدة وتم إدراج المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية في الإيضاح رقم ×.

وتم اعتبار ذلك أحد الأمور الرئيسة للمراجعة حيث إن المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) هو معيار محاسبي جديد ومعقد يتطلب اجتهادات مهمة لتحديد مخصص الخسارة.

وفيما يلي مجالات الاجتهاد الرئيسية التي انطوى عليها هذا الأمر:

- تفسير متطلبات تحديد الهبوط في القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (٩)، ويظهر أثر ذلك في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة.
- تحديد التعرضات التي يصاحبها تدهور جوهري في جودة الائتمان.
- الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة مثل الوضع المالي للطرف المقابل والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وعوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية (على سبيل المثال، معدلات البطالة، معدلات الفائدة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، أسعار العقارات، وما إلى ذلك)
- الحاجة إلى تطبيق تعديلات مركبة إضافية لإظهار أثر العوامل الخارجية الحالية أو المستقبلية التي لم يتم مراعاتها بشكل مناسب في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:

- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛
- التوصل إلى فهم لتقييم نموذج أعمال المجموعة والاختبار الذي طبقه استشاري المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية، التي تنتج عنها تدفقات نقدية تُعد "دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة"، والتحقق من كل من التقييم والاختبار؛
- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.

فيما يتعلق بمنهجية الهبوط في القيمة، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:

- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بتحديد مخصص الهبوط في القيمة بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في المعيار؛
- التوصل إلى فهم للنماذج الداخلية الخاصة بالمجموعة لتصنيف الأصول المالية والتحقق من تقرير استشاري المجموعة بشأن هذه النماذج للاطمئنان إلى أن نموذج التصنيف تم تمييزه وتأييده بشكل مناسب. ونفذنا أيضاً إجراءات للتأكد من كفاءة استشاري المجموعة وموضوعيته واستقلاله؛
- التحقق من مناسبة تحديد المجموعة للزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والأساس الناجم عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛
- التحقق من مناسبة المراحل التي حددتها المجموعة والخطر الذي يتم التعرض له في حالة التعثر في السداد، بالنسبة لعينة من المخاطر.
- فهم والتحقق من مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات الموضوعة للبيانات المستخدمة في نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة التي استخدمتها المجموعة لتحديد مخصصات الهبوط في القيمة؛
- إجراء مناقشات مع إدارة المجموعة بشأن الافتراضات المستقبلية التي استخدمتها في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتأييد الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة للعموم؛
- إشراك خبراء داخليين للمساعدة في تقويم الافتراضات المستخدمة في نموذج المجموعة الخاص بالهبوط في القيمة، بما في ذلك في عمليات تقييم مناسبة "احتمالية التعثر في السداد" و"الخسارة في حالة التعثر في السداد" المستخدمتين في عمليات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

| | |
|---|---|
| | - الاستعانة، عند الحاجة، بخبراء متخصصين في نظم المعلومات للاطمئنان إلى سلامة البيانات؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>فيما يتعلق بالمحاسبة عن التحوط، اشتملت إجراءات المراجعة التي قمنا بتنفيذها على ما يلي:<br>- قراءة سياسة المجموعة الخاصة بالمحاسبة عن التحوط بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) ومقارنتها بالمتطلبات الواردة في ذلك المعيار؛<br>- التأكد من مدى مناسبة تعديلات الأرصدة الافتتاحية.<br>وقد قمنا أيضاً بتقييم الإفصاحات الواردة في القوائم المالية والناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (٩) لتحديد ما إذا كانت متوافقة مع متطلبات المعيار. |

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[٩٧] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[٩٨]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.

---

[٩٧] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[٩٨] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية، ومن ثمّ تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[٩٩]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[٩٩] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الرأي المعارض"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ١٤: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية المنفردة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الامتناع عن إبداء رأي**

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١٠٠] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[١٠١]

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

**أساس الامتناع عن إبداء رأي**

١. لم يتم التعاقد معنا كمراجعين للشركة إلا بعد ٣١ ديسمبر ×٢١٠، وبالتالي لم نقم بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من الوصول، عن طريق وسائل بديلة، إلى قناعة بشأن كميات المخزون المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ×٢١٠و×٢١٠، والتي تظهر في قائمتي المركز المالي بمبلغ ××× و ×××، على الترتيب.

٢. قامت الشركة خلال السنة باستحداث نظام إلكتروني جديد للمبالغ المستحقة التحصيل في شهر سبتمبر ×٢١٠ أدى إلى ظهور أخطاء عديدة في تلك المبالغ. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال بصدد تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم نتمكن من التأكد أو التحقق عن طريق وسائل بديلة من المبالغ المستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بمبلغ إجمالي ××× كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١.

٣. كما في ٣١ ديسمبر ×٢١٠، تشتمل الالتزامات الأخرى المعروضة في قائمة المركز المالي على حسابات معلقة تتعلق بودائع غير محددة تبلغ ××، ولم تتمكن إدارة الشركة من تحديد العملاء الذين ترتبط بهم هذه المبالغ. ولم نتمكن نحن أيضاً من التحقق من صحة الوثائق الداعمة لهذه المبالغ ولم نتمكن كذلك من الوصول عن طريق وسائل بديلة إلى قناعة بشأن هذه الودائع غير المحددة.

ونتيجة للأمور المذكورة أعلاه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بهذه الأمور وبالعناصر التي تتكون منها قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية[١٠٢]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٠٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

---

[١٠٠] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[١٠١] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٠٢] عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول المعلومات الأخرى.

[١٠٣] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٠٤]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى[١٠٥]**

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[١٠٤] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[١٠٥] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ١٥: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية الموحدة لمنشأة غير مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الامتناع عن إبداء رأي**

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١٠٦] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[١٠٧]

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

**أساس الامتناع عن إبداء رأي**

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠% من صافي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك إلى توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**[١٠٨]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٠٩] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١١٠]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمر الموضح في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة

---

[١٠٦] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[١٠٧] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٠٨] عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول المعلومات الأخرى.

[١٠٩] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١١٠] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[١١١]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[١١١] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ١٦: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية المنفردة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية**

**الامتناع عن إبداء رأي**

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر[١١٢] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[١١٣]

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

**أساس الامتناع عن إبداء رأي**

لم يتم التعاقد معنا كمراجعين للشركة إلا بعد ٣١ ديسمبر ×٢١٠، وبالتالي لم نقم بملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في بداية السنة ونهايتها. ولم نتمكن من الوصول، عن طريق وسائل بديلة، إلى قناعة بشأن كميات المخزون المحتفظ بها في ٣١ ديسمبر ×٢١٠ و×٢١٠، والتي تظهر في قائمتي المركز المالي بمبلغ ××× و ×××، على الترتيب. وإضافة لذلك، فإن استحداث نظام إلكتروني جديد للمبالغ المستحقة التحصيل في شهر سبتمبر عام ×٢١٠ أدى إلى ظهور أخطاء عديدة في تلك المبالغ. وحتى تاريخ تقريرنا، كانت الإدارة لا تزال بصدد تدارك أوجه القصور في النظام وتصحيح الأخطاء. ولم نتمكن من التأكد أو التحقق عن طريق وسائل بديلة من المبالغ المستحقة التحصيل الواردة في قائمة المركز المالي بمبلغ إجمالي ××× كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ونتيجة لهذه الأمور، فلم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من المخزون والمبالغ المستحقة التحصيل، والعناصر التي تتكون منها قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية**[١١٤]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١١٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١١٦]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية**

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير

---

[١١٢] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة، وقائمة الدخل الشامل"*.

[١١٣] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١١٤] عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول الأمور الرئيسة للمراجعة والمعلومات الأخرى.

[١١٥] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١١٦] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[١١٧]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[١١٧] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ١٧: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية الموحدة لمنشأة مدرجة

### تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

**الامتناع عن إبداء رأي**

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة[١١٨] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.[١١٩]

ونحن لا نبدي رأياً في القوائم المالية الموحدة المرفقة للمجموعة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

**أساس الامتناع عن إبداء رأي**

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ××× في قائمة المركز المالي الموحدة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠% من صافي أصول المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ولم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك إلى توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة**[١٢٠]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٢١] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة/ عقد تأسيس الشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٢٢]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في المجموعة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية الموحدة**

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمر الموضح في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة

---

[١١٨] بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي، ففي حال عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أن تكون العبارة *"قائمة الربح أو الخسارة الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة"*.

[١١٩] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٢٠] عندما يمتنع المراجع عن إبداء رأي في القوائم المالية، فإن توفير المزيد من التفاصيل عن المراجعة، بما في ذلك تضمين قسم يتناول المعلومات الأخرى، قد يؤدي إلى حجب حقيقة الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ككل. وتبعاً لذلك، يتطلب معيار المراجعة (٧٠٥) ألا يتضمن تقرير المراجع في تلك الظروف قسماً يتناول الأمور الرئيسة للمراجعة والمعلومات الأخرى.

[١٢١] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*.

[١٢٢] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية الموحدة.

ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

ونفيد أيضاً المكلفين بالحوكمة بأننا قد التزمنا بالمتطلبات المسلكية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

**التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى**[١٢٣]

تتطلب المادة ٢٠ من نظام الشركات أن يُضمِّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساس. وأثناء مراجعتنا الحالية للقوائم المالية الموحدة، تبين لنا وقوع الشركة في المخالفات الآتية لأحكام نظام الشركات، وهي مخالفات لم يكن لها تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة:

١. عقد مساهمو الشركة اجتماعاً بتاريخ _____ قرروا فيه الاستمرار في عمليات الشركة وتوفير الدعم المالي لها. وهذا الاجتماع لم يُعقد خلال الفترة الزمنية المحددة في نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ١٣٢ أو ١٨٢، حسب مقتضى الحال).

٢. في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، كان للشركة رصيد يبلغ XX ريال سعودي مستحقاً على أحد أعضاء مجلس الإدارة في صورة قرض، وهو ما يُعد عدم التزام بأحكام نظام الشركات المطبق في المملكة العربية السعودية (المادة ٧٢ أو ١٤٤، حسب مقتضى الحال).

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

[١٢٣] تتطلب معايير المراجعة من المراجع التقرير عن الأمور النظامية والتنظيمية الأخرى التي لها تأثير على الشركة. ويتم إضافة هذه الأمور في نهاية تقرير المراجع تحت عنوان "***التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى***"، عند الاقتضاء. وفي حال عدم ملاحظة المراجع أية حالات تنطوي على عدم التزام، فإنه يكون مُخيّراً بين عدم تضمين هذا العنوان في تقريره أو استخدام الصيغة المقترحة في وثيقة التوضيح الصادرة عن لجنة معايير المراجعة التابعة للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٨. ويختلف شكل ومحتوى هذا القسم من تقرير المراجع بناءً على طبيعة مسؤوليات التقرير الأخرى التي يتحملها المراجع بموجب الأنظمة أو اللوائح السائدة في المملكة العربية السعودية. وإذا أدى عدم الالتزام بأي أمر نظامي أو تنظيمي إلى تحريف جوهري في القوائم المالية الموحدة، فيلزم عندئذٍ تضمين ذلك في القسم المناسب من التقرير، مثل قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي"، ويتم التعامل معه وفقاً لمتطلبات معيار المراجعة (٧٠٥) والتوضيح الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في هذا الشأن. والأمثلة المذكورة هي لأغراض التوضيح فحسب ولا يلزم تكرارها في تقرير المراجع.

## المثال التوضيحي ١٨: رأي غير مُعدَّل في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

**الرأي**

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١٢٤] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة الخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ مُعدة، من جميع الجوانب الجوهرية،[١٢٥] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص الموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

**أساس الرأي**

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا.

**لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام**

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح الأساس المحاسبي المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لاستخدام الإدارة لا لغرض سوى تقديم إقرار الزكاة والضريبة الخاص بالشركة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية[١٢٦]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مقدم فقط لذلك الغرض ولا ينبغي استخدامه من قبل، أو توزيعه على، أي أطراف أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

**أمر آخر[١٢٧]**

تُعِد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٢٨] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص[١٢٩]**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

---

[١٢٤] يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

[١٢٥] إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ".

[١٢٦] يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو للجنة خاصة. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة".

[١٢٧] يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

[١٢٨] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

[١٢٩] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو *"المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها"*. وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة".

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٣٠]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[١٣١]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]
[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]
[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[١٣٠] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[١٣١] تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

## المثال التوضيحي ١٩: رأي متحفظ في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

**الرأي المتحفظ**

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١٣٢] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر[١٣٣] الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة الخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية،[١٣٤] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص الموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

**أساس الرأي المتحفظ**

لم نكن قادرين على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بشأن كفاية مخصص الزكاة / ضريبة الدخل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وعن الإفصاح المتعلق بوضع الزكاة، وعن مصروف الزكاة / الضريبة خلال السنة، لأننا لم نحصل على مصادقة من مستشار الزكاة / الضريبة بشأن وضع الشركة من حيث الزكاة / الضريبة لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وبشأن كفاية مخصص الزكاة / ضريبة الدخل كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ ولم نكن قادرين على التحقق من هذه الأمور من خلال تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة. وبناءً عليه، فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

**لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام**

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح الأساس المحاسبي المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لاستخدام الإدارة لا لغرض سوى تقديم إقرار الزكاة والضريبة الخاص بالشركة إلى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية[١٣٥]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مقدم فقط لذلك الغرض ولا ينبغي استخدامه من قبل، أو توزيعه على، أي أطراف أخرى. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

**أمر آخر**[١٣٦]

تُعِد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٣٧] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

---

[١٣٢] يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

[١٣٣] تُستخدم هذه العبارة عندما يتعلق أي من التحفظات بقيد مفروض على نطاق المراجعة، وإذا كانت التحفظات تتعلق فقط بتحريف جوهري وكانت مبالغ التحريف محددة في فقرة التحفظ، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "باستثناء تأثيرات الأمر".

[١٣٤] إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: "تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ".

[١٣٥] يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو للجنة خاصة. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة".

[١٣٦] يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

[١٣٧] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"* أو *"معايير المحاسبة المتعارف عليها"*، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص**[١٣٨]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٣٩]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[١٤٠]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

---

[١٣٨] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو "***المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها***". وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة".

[١٣٩] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[١٤٠] تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ /__/ ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ /__/ ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ٢٠: رأي معارض في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

**الرأي المعارض**

لقد راجعنا القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١٤١] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

وفي رأينا، ونظراً لأهمية الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المعارض" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة الخاصة بالشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية،[١٤٢] وفقاً لأساس المحاسبة المستخدم لإعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص الموضح في الإيضاح X المرفق بهذه القوائم.

**أساس الرأي المعارض**

نشب حريق كبير خلال السنة في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر إلى حد كبير على جميع آلات ومعدات الشركة والمخزون الموجود في مقرات المصنع. ولم تنته إدارة الشركة بعد من إجراءات تحديد ما نجم عن الحريق من خسائر بسبب الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات والمخزون، ومن ثمّ فلم نكن قادرين على إنجاز مراجعتنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون التي تصل مبالغها إلى ×× و ××، على الترتيب، المُضمَّنة في قائمة المركز المالي والتي تمثل ×% من إجمالي الأصول. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءات مراجعتنا للعقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة قد تغيرت بشكل جوهري.

ولقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافيةٌ ومناسبةٌ لتوفير أساس لرأينا المعارض.

**لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام**

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح الأساس المحاسبي المستخدم لإعداد هذه القوائم. وقد تم إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة[١٤٣]. وتقريرنا مُعدّ فقط لإدارة الشركة، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف إدارة الشركة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

**أمر آخر[١٤٤]**

تُعِد الشركة مجموعة منفصلة من القوائم المالية ذات الغرض العام للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٤٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

---

[١٤١] يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

[١٤٢] إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص مُعدَّة على أساس إطار عرض عادل، على سبيل المثال إطار تقرير مالي من إعداد سلطة تنظيمية، فيمكن عندئذ استبدال تلك العبارة بما يلي: "لا تعرض بشكل عادل المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، والأداء المالي للشركة وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ".

[١٤٣] يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص حسب ظروف الشركة.

[١٤٤] يُضاف هذا القسم فقط إذا كانت المنشأة مطالبة قانوناً بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام.

[١٤٥] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"* أو *"معايير المحاسبة المتعارف عليها"*، المُعدة وفقاً له القوائم المالية ذات الغرض العام.

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص**[١٤٦]

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، المعدة فقط لاستخدام الإدارة وفقاً للسياسات المحاسبية المفصح عنها في الإيضاح X، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٤٧]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ذات الغرض الخاص ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى تأكيد مرتفع، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري متى كان موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواءً كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية الخاصة باستثمارات الشركة لإبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص. ونحن مسؤولون عن توجيه عملية مراجعة المجموعة والإشراف عليها وتنفيذها. ونظل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.[١٤٨]

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها أثناء المراجعة.

---

[١٤٦] في حال تقديم معلومات أخرى بجانب القوائم المالية ذات الغرض الخاص إلى أصحاب المصلحة، على سبيل المثال أي تقرير من الإدارة، ينبغي عندئذ إضافة عنوان آخر أعلى هذا القسم في تقرير المراجعة ألا وهو "*المعلومات الأخرى بخلاف القوائم المالية ذات الغرض الخاص وتقرير المراجع بشأنها*". وللاطلاع على نموذج لهذا القسم يُرجى الرجوع إلى "نموذج تقرير مراجعة القوائم المالية ذات الغرض العام للمنشآت المدرجة".

[١٤٧] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

[١٤٨] تُضاف هذه الفقرة فقط إذا كان للشركة استثمارات في منشآت تابعة ومنشآت زميلة ومشروعات مشتركة، وإلا فإنه ينبغي حذفها.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

## المثال التوضيحي ٢١: الامتناع عن إبداء رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص

### تقرير المراجع المستقل

إلى المساهمين/ الشركاء في
الشركة (أ)

**التقرير عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

**الامتناع عن إبداء رأي**

لقد تم تكليفنا بمراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص للشركة (أ) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ×٢٠١، وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين[١٤٩] للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة.

ونحن لا نبدي أي رأي في القوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

**أساس الامتناع عن إبداء رأي**

لم يتم تزويدنا بالأعمال والعمليات الحسابية والتوضيحات والوثائق الداعمة المناسبة للتحقق من صحة إيرادات وتكاليف العقد ×، والتي تبلغ على أساس طريقة نسبة الإنجاز ×× و ××، على الترتيب، للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١. ونظراً لعدم توفر هذه البيانات، فلم نكن قادرين على التحقق من الإيرادات المثبتة الزائدة عن الفواتير التي تبلغ ×× والتحقق من تكاليف المشروع المستحقة التي تبلغ ××. ونتيجة لهذه الأمور، فلم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ربما كان من الضروري إدخالها فيما يتعلق بما هو مسجل أو غير مسجل من الإيرادات المثبتة الزائدة عن الفواتير وتكاليف المشروع المستحقة، والعناصر التي تتكون منها قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق ملكية المساهمين.

**لفت انتباه – الأساس المحاسبي وتقييد التوزيع والاستخدام**

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية ذات الغرض الخاص، الذي يوضح الأساس المحاسبي المستخدم لإعداد هذه القوائم. والقوائم المالية ذات الغرض الخاص المرفقة مُعدَّة لمساعدة الشركة في الالتزام بشروط التقرير المالي الواردة في العقد × المؤرخ __ / __ / ____ والمبرم بين الشركة والشركة (ب) ("العقد")[١٥٠]. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية ذات الغرض الخاص قد لا تكون مناسبة لأغراض أخرى. وتقريرنا مُعدّ فقط للشركة والشركة (ب)، ولا ينبغي توزيعه على، أو استخدامه من قبل، أي أطراف أخرى بخلاف الشركة أو الشركة (ب).

**مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً لشروط التقرير المالي الواردة في العقد، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية ذات غرض خاص خالية من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ذات الغرض الخاص، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة[١٥١]، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

---

[١٤٩] يتم تضمين اسم القوائم وترتيبها حسب ظهورها في القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

[١٥٠] يلزم تحديد الغرض من إعداد هذه القوائم المالية حسب ظروف الشركة، على سبيل المثال إذا كان يلزم تقديمها لسلطة تنظيمية معينة أو إذا كانت ضرورية للالتزام بعقد معين. أمّا إذا كانت القوائم المالية مُعدَّة فقط للاستخدام الداخلي الخاص بالإدارة، فينبغي عندئذ تعديل العبارة إلى "لا لغرض سوى الاستخدام الداخلي للإدارة".

[١٥١] وفقاً لوثيقة اعتماد المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، يجب على المراجع تحديد المكلفين بالحوكمة على وجه الدقة. ويلزم تعديل العبارات المظللة بناءً على ظروف كل شركة.

**مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص**

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية ذات الغرض الخاص وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وإصدار تقرير المراجع عنها. ولكن نظراً للأمور الموضحة في قسم "أساس الامتناع عن إبداء رأي" الوارد في تقريرنا، فإننا لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لإبداء رأي مراجعة في هذه القوائم المالية ذات الغرض الخاص.

ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين، المعتمد في المملكة العربية السعودية، ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية ذات الغرض الخاص. وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

**المثال التوضيحي ٢٢: تقرير يحتوي على استنتاج غير مُعدَّل عن فحص معلومات مالية أولية موحدة موجزة**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموحدة الموجزة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١× وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة الموجزة[١٥٢] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموحدة الموجزة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**الاستنتاج**

استناداً إلى الفحص الذي قمنا به، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة المرفقة غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[١٥٢] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل الأولية الموحدة الموجزة".

**المثال التوضيحي ٢٣: تقرير يحتوي على استنتاج غير مُعدَّل عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) ("الشركة") كما في ٣١ مارس ٢٠١×، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية[١٥٣] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية وقائمة التدفقات النقدية الأولية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية[١٥٤] والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٥٥] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**الاستنتاج**

استناداً إلى الفحص الذي قمنا به، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية المرفقة لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ٢٠١× وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

---

[١٥٣] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية وقائمة الدخل الشامل الأولية".

[١٥٤] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٥٥] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*. وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص هنا على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ "تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة"، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي".

**المثال التوضيحي ٢٤: تقرير يحتوي على استنتاج متحفظ عن فحص معلومات مالية أولية موحدة موجزة**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموحدة الموجزة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١× وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة الموجزة[١٥٦] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموحدة الموجزة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**أساس الاستنتاج المتحفظ**

نتيجة حدوث حريق في مكتب أحد الفروع بتاريخ _____ أدى إلى تلف سجلات المبالغ المستحقة التحصيل الخاصة بذلك الفرع، فإننا لم نتمكن من إكمال فحصنا لمبالغ مستحقة التحصيل بلغ مجموعها ××، اشتملت عليها المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة. والمنشأة بصدد إعادة إنشاء هذه السجلات، وهي غير متأكدة مما إذا كانت هذه السجلات ستدعم المبلغ الموضح أعلاه وما يتعلق به من مخصص للمبالغ غير القابلة للتحصيل. ولو كنا قد استطعنا إكمال فحصنا للمبالغ المستحقة التحصيل، ربما كانت ستنمو إلى علمنا أمور تشير إلى أن ثمة تعديلات كان من الضروري إجراؤها في المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة.

**الاستنتاج المتحفظ**

باستثناء التعديلات على المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة، التي ربما كانت ستنمو إلى علمنا لولا الوضع الموضح أعلاه، واستناداً إلى الفحص الذي قمنا به، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة المرفقة غير مُعدَّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[١٥٦] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل الأولية الموحدة الموجزة".

**المثال التوضيحي ٢٥: تقرير يحتوي على استنتاج متحفظ عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) ("الشركة") كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية[١٥٧] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية وقائمة التدفقات النقدية الأولية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية[١٥٨] والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٥٩] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

لقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**أساس الاستنتاج المتحفظ**

استناداً إلى المعلومات التي وفرتها لنا الإدارة، فقد استبعدت الشركة (أ) من العقارات والديون طويلة الأجل التزامات عقود إيجار معينة، نعتقد أنه ينبغي رسملتها لكي تتفق مع المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وتشير هذه المعلومات إلى أنه إذا تمت رسملة التزامات عقود الإيجار تلك في ٣١ مارس ×٢٠١، فإن العقارات ستزيد بمبلغ ××، والديون طويلة الأجل بمبلغ ××، وكذلك فإن صافي الدخل وربحية السهم ستزيد (ستنخفض) بمبلغ ××، و××، على الترتيب، لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ.

**الاستنتاج المتحفظ**

استناداً إلى الفحص الذي قمنا به، وباستثناء الأمر الموضح في الفقرة السابقة، فإنه لم ينم إلى علمنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية الأولية المرفقة لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

---

[١٥٧] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية وقائمة الدخل الشامل الأولية".

[١٥٨] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٥٩] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*. وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص هنا على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ "تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة"، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي".

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

**المثال التوضيحي ٢٦: تقرير يحتوي على استنتاج معارض عن فحص معلومات مالية أولية موحدة موجزة**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموحدة الموجزة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ٢٠١× وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة الموجزة،[١٦٠] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموحدة الموجزة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**أساس الاستنتاج المعارض**

نشب حريق كبير خلال الفترة في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر إلى حد كبير على جميع آلات ومعدات الشركة والمخزون الموجود في مقرات المصنع. ولم تنته إدارة الشركة بعد من إجراءات تحديد ما نجم عن الحريق من خسائر بسبب الهبوط في قيمة العقارات والآلات والمعدات والمخزون، ومن ثمّ فلم نكن قادرين على إنجاز فحصنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون التي تصل مبالغها إلى ×× و ×× على الترتيب، المُضمَّنة في المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءاتنا لفحص العقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة قد تغيرت بشكل جوهري.

**الاستنتاج المعارض**

يشير الفحص الذي أجريناه إلى أنه بسبب عدم تعديل بند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون، التي تمثل --% من إجمالي أصول الشركة، تبعاً للهبوط في القيمة الذي تسبب فيه الحريق الكبير الذي اندلع في المصنع الرئيسي للشركة، على النحو الموضح في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة غير مُعدّة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) المعتمد في المملكة العربية السعودية.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]

[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]

[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[١٦٠] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل الأولية الموحدة الموجزة".

**المثال التوضيحي ٢٧: تقرير يحتوي على استنتاج معارض عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد قمنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) ("الشركة") كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية[١٦١] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية وقائمة التدفقات النقدية الأولية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية[١٦٢] والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٦٣] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا.

**نطاق الفحص**

باستثناء ما هو موضح في الفقرة التالية، فقد قمنا بالفحص وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ويتألف فحص المعلومات المالية الأولية من طرح استفسارات، بشكلٍ أساسي على الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص. ويُعد الفحص أقل بكثير في نطاقه من المراجعة التي يتم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وتبعاً لذلك فإنه لا يمكِّننا من الوصول إلى تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور المهمة التي يمكن اكتشافها خلال أي من عمليات المراجعة. وبناءً عليه، فإننا لا نبدي أي رأي مراجعة.

**أساس الاستنتاج المعارض**

حدث خلال الفترة حريق كبير في المصنع الرئيسي للشركة، مما أثر بشكل كبير على جميع معدات وآلات الشركة والمخزون الموجود في مقرات المصنع. ولم تكن الشركة قد انتهت بعد من إجراءات تحديد خسائر الهبوط المحتملة التي نتجت عن الحريق الذي أصاب العقارات والآلات والمعدات والمخزون. وبالتالي، لم نكن قادرين على إتمام فحصنا لبند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون اللذين يبلغان ×× و××، على الترتيب، الواردين في المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة. وفي حال ما إذا كنا قادرين على إنجاز إجراءاتنا لفحص العقارات والآلات والمعدات والمخزون فيما يتعلق بتقييم خسائر الهبوط في القيمة، لكانت المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة قد تغيرت بشكل جوهري.

**الاستنتاج المعارض**

يشير الفحص الذي أجريناه إلى أنه بسبب عدم تعديل بند العقارات والآلات والمعدات وبند المخزون، اللذين يشكلان __% من إجمالي الأصول، تبعاً للهبوط الذي تسبب فيه الحريق الكبير الذي نشب في المصنع الرئيسي للشركة، كما هو موضح في الفقرة السابقة، فإن هذه المعلومات المالية الأولية لا تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للمنشأة كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

[اسم وعنوان مكتب المراجعة، بما في ذلك اسم المدينة]
[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]
[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

---

[١٦١] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية وقائمة الدخل الشامل الأولية".

[١٦٢] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٦٣] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*. وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ "تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة"، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي".

**المثال التوضيحي ٢٨: تقرير يحتوي على امتناع عن إبداء استنتاج عن فحص معلومات مالية أولية موحدة موجزة**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد تم تكليفنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية الموحدة الموجزة للشركة (أ) ("الشركة") والمنشآت التابعة لها (يُشار إليهما معاً بلفظ "المجموعة") كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية الموحدة الموجزة[١٦٤] لفترة الثلاثة أشهر وفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والقوائم الأولية الموحدة الموجزة للتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية لفترة الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة وعرضها وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي" المعتمد في المملكة العربية السعودية.

**نطاق الفحص**

وتتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة استناداً إلى فحصنا. ولكن نظراً للأمر الموضح في القسم الوارد أدناه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة.

**أساس الامتناع عن إبداء استنتاج**

سُجل استثمار المجموعة في مشروعها المشترك مع الشركة (ب) بمبلغ ×× في المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة للمجموعة، ويمثل ذلك ما يزيد عن ٩٠% من صافي أصول المجموعة كما في ٣٠ يونيو ×٢٠١. وأثناء مراجعتنا السنوية العام الماضي وفترة الفحص الحالية، لم يُسمح لنا بالوصول إلى إدارة الشركة (ب) ومراجعيها، بما في ذلك الاطلاع على توثيق مراجعي الشركة (ب) لأعمال المراجعة. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات ضرورية فيما يتعلق بالحصة التناسبية الخاصة بالمجموعة في أصول الشركة (ب)، التي تسيطر عليها سيطرة مشتركة، وحصتها التناسبية في التزامات الشركة (ب)، التي هي مسؤولة عنها مسؤولية مشتركة، وحصتها التناسبية في دخل ومصروفات الشركة (ب) عن تلك السنة، والعناصر التي تتكون منها قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة. ونحن قد امتنعنا أيضاً عن إبداء رأي المراجعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ×٢٠١ فيما يتعلق بهذا الأمر.

**الامتناع عن إبداء استنتاج**

إننا لا نبدي أي استنتاج بشأن المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في القسم الوارد أعلاه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]
[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]
[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ١٤٤×]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ٢٠١×]

[١٦٤] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية الموحدة الموجزة وقائمة الدخل الشامل الأولية الموحدة الموجزة".

**المثال التوضيحي ٢٩: تقرير يحتوي على امتناع عن إبداء استنتاج عن فحص مجموعة كاملة من القوائم المالية المنفردة ذات الغرض العام**

## تقرير فحص المراجع المستقل
## عن المعلومات المالية الأولية

إلى مساهمي الشركة (أ)

**مقدمة**

لقد تم تكليفنا بفحص قائمة المركز المالي الأولية المرفقة الخاصة بالشركة (أ) ("الشركة") كما في ٣١ مارس ×٢٠١ وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الأولية[١٦٥] وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الأولية وقائمة التدفقات النقدية الأولية لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالمعلومات المالية الأولية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية[١٦٦] والإيضاحات التفسيرية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه المعلومات المالية الأولية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي[١٦٧] المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**نطاق الفحص**

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء استنتاج بشأن هذه المعلومات المالية الأولية استناداً إلى فحصنا. ولكن نظراً للأمر الموضح في القسم الوارد أدناه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية الموحدة الموجزة.

**أساس الامتناع عن إبداء استنتاج**

اندلع حريق كبير خلال الفترة في المقر الرئيسي للشركة، مما أدى إلى فقدان معظم السجلات المحاسبية الخاصة بالشركة. وتعكف الإدارة في الوقت الحالي على إعادة إعداد سجلاتها المحاسبية وقد قامت بجمع المعلومات المالية الأولية المرفقة بناءً على البيانات التي تم استردادها. ومع ذلك، فإن البيانات المُستردة ليست كافية لتنفيذ إجراءات الفحص المطلوبة وفقاً للمعيار الدولي لارتباطات الفحص (٢٤١٠) "فحص المعلومات المالية الأولية المُنفَّذ من قبل المراجع المستقل للمنشأة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. ومن ثمّ، فإننا غير قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك أي تعديلات كان من الضروري إدخالها في المعلومات المالية الأولية المرفقة حتى تكون مستوفية لمتطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

**الامتناع عن إبداء استنتاج**

إننا لا نبدي أي استنتاج في المعلومات المالية الأولية المرفقة الخاصة بالشركة. فنظراً لأهمية الأمر الموضح في القسم الوارد أعلاه بعنوان "أساس الامتناع عن إبداء استنتاج"، فإننا لم نتمكن من تنفيذ ما يكفي من الإجراءات لتوفير أساس لإبداء استنتاج عن فحص هذه المعلومات المالية الأولية.

[اسم مكتب المراجعة]
[عنوان المراجع]
[اسم المدينة الصادر فيها تقرير المراجعة]
[المملكة العربية السعودية]
[(اسم الشريك)]
[رقم الرخصة ___]
[(التاريخ بالتقويم الهجري) __ / __ / ×١٤٤]
[(التاريخ بالتقويم الميلادي) __ / __ / ×٢٠١]

---

[١٦٥] في القوائم المالية السنوية المُعدَّة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي، إذا تم عرض قائمتين منفصلتين للربح أو الخسارة والدخل الشامل، فينبغي أيضاً عندئذ عرض قائمتين في المعلومات المالية الأولية وينبغي أن تكون العبارة على النحو الآتي: "قائمة الربح أو الخسارة الأولية وقائمة الدخل الشامل الأولية".

[١٦٦] عند استخدام إطار غير المعايير الدولية للتقرير المالي، تُستخدم عبارة "ملخص بالسياسات المحاسبية المهمة" بدلاً من "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية".

[١٦٧] يوضع هنا اسم الإطار المناسب، على سبيل المثال *"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة"*. وينبغي أن تكون المجموعة الكاملة من المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع كافة متطلبات المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، حتى يمكن النص على أن المعلومات المالية الأولية متفقة مع هذه المعايير. وإذا لم تكن هذه المعلومات المالية الأولية متفقة تماماً مع المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للتقرير المالي أو الإطار الآخر المنطبق، فينبغي عندئذ استخدام النموذج الخاص بـ"تقرير فحص المعلومات المالية الأولية المختصرة"، إذا كانت المعلومات المالية الأولية متفقة مع الحد الأدنى لمتطلبات المعيار الدولي للمحاسبة (٣٤) "التقرير المالي الأولي".